مرزوق الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة

الوزير وفريقه خلال الرد على ملاحظات النواب

يناقش اليوم التداعيات الإقليمية بـ«سرية» بناء على طلب الحكومة ليكون النواب على دراية بمجرى الأحداث

مجلس الأمة أقر قانون التأمين بالمداولة الأولى

■ الغانم: هناك مستجدات في الإقليم وجلسة الخميس ستخصص لآخر التطورات بـ«سرية»

كتب أحمد الرشيدي

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم موافقة المجلس على تخصيص جلسة اليوم الخميس لإطلاع النواب على آخر التطورات الحاصلة في الإقليم بناء على طلب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد و«سنطلب عقدها سرية».

وقال الغانم في مداخلة له أثناء ترؤسه لجلسة المجلس التكميلية أمس أنه «بالنسبة لجلسة اليوم هناك طلب من الشيخ صباح الخالد بشأن مناقشة التطورات الحاصلة في الإقليم».

وأضاف «يجب أن يكون النواب على علم بما يحصل وسنطلب الجلسة سرية لمعرفة آخر التطورات الموجود في الإقليم».

وكان مجلس الأمة أقر قانون التأمين بالمداولة الأولى بموافقة 34 عضوا ورفض 13 وكلف اللجنة المالية بحث التعديلات المقدمة عليه.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح مجلس الأمة جلسته التكميلية اليوم لمناقشة البند المدرجة على جدول الأعمال.

واستهل المجلس أعمال جلسته بمناقشة تقرير تنظيم التأمين، وطلب وزير التجارة خالد الروضان دخول الفريق الفني.

واقترح رئيس اللجنة المالية البرلمانية النائب صلاح خورشيد اختصار مدة الحديث لكل نائب بـ3 دقائق لوجود ثلاثة قوانين مدرجة اليوم وكلها تتبع اللجنة المالية، لكن الاقتراح لقي معارضة من النائبين محمد الدلال وعبدالله الرومي.

وقال الرومي: كأنكم تريدون إنجازا فقط و«كروتة» قوانين.. نريد أن نعرف القانون وما يترتب عليه.

واتفق المجلس على خمس دقائق لكل متحدث.

وطلب النائب يوسف الفضالة أن يتكلم فريق وزارة التجارة قبل الحديث، وبدأ الوزير خالد الروضان بالكلام فقال: أقر الكثير من القوانين ولدينا 9 تشريعات أقر خمسة منها، وقانون التأمين وأنواعه من تأمين على الحياة والممتلكات والتأمين التقليدي والتكافلي، وهو ثاني أكبر قطاع في العالم بعد البنوك والقانون صدر في العام 1961 وآخر تعديل على القانون كان في العام 1981 لذلك فإن تغيير القانون مهم حيث نتجت عنه آثار سلبية وكل ما نملكه إما أن نوقف الشركة او نتركها تعمل إذ لا يوجد عقوبات.

وأضاف: شركات التأمين 39 منها 28 شركة وطنية والباقي شركات أجنبية، وهناك 136 شركة وساطة والتأمين في تنام مستمر، ومزايا القانون الجديد سد الفراغ التشريعي وتحرير ملكية رأس المال والقضاء على السلبيات وسن عقوبات رادعة وتطوير التأمين.

وأكد الروضان أن إعداد هذا القانون استمر سنتين وعمل على إعداده متخصصون، مبينا أن «التأمين» ستدمج مع هيئة أسواق المال او البنك المركزي أو هيئة مستقلة، ولافتا الى ان عدد المؤمن عليهم 50 في المئة من الشعب الكويتي وحجم قطاع التأمين في العام 2013 نحو 13 مليار دينار.

ثم تحدث النائب صالح عاشور، فقال: نشيد بالوزير لطرحه مجموعة من القوانين، والتأمين قانون قديم وهناك الكثير من المتغيرات التي تحتم التعديل عليه وتلك لحماية حقوق المساهمين وحملة الوثائق التأمينية.

وأشار الى ان من الملاحظات أن الحكومة طلبت أن يكون التأمين هيئة مستقلة رغم أنها تطالب بتقليص الهيئات واللجنة المالية طلبت إلغاء ذلك، واعتقد أن شركات التأمين يفضل أن تتبع البنك المركزي بدلا من هيئة الأسواق.

وتابع: إذا كان هناك مجال نقدم تعديلا وتؤول تبعية «التأمين» الى البنك المركزي، مضيفا: لاحظت زيادة رأس المال لإنشاء شركات التأمين حيث تراوحت بين 5 و15 مليونا ما يؤثر على الشركات القائمة.

بدوره، قال خورشيد: أؤكد أن تبعية شركات التأمين لهيئة أسواق المال رأي وهناك رأي آخر بتبعيتها للبنك المركزي.. ورأينا أن الأسواق أفضل، مبينا ان حجم رأس المال كان 50 الفا في سنة 1961 ولكن الآن مليون لا يمثل شيئا ويهمنا حماية أصحاب الوثائق ولذلك زدنا رأس المال.

وقال عاشور: أقل مبلغ لإنشاء الشركات 10 ملايين ويجب إعادة النظر في رأس المال.

فأشار الوزير الروضان الى ان المادة 8 تحدد شروط إنشاء شركات التأمين، فأجاب عاشور: ثم تضع المادة 8 اشتراطات إنشاء شركات بل إحالتها الى اللائحة التنفيذية ولم تضع شروطا واضحة وهذا خطأ كبير لأن اللائحة الغرض منها التوضيح وليس وضع اشتراطات.

بدوره، قال الدلال: اتفق أنه مشروع نوعي ومهم ويواكب التطور وهناك ملاحظات وأشارك النائب عاشور في موضوع التبعية حيث يجب ان تكون تبعية قطاع التأمين إلى البنك المركزي، وسأتقدم بتعديل يختص بالتبعية وأقترح أيضا أن تضاف قواعد الحوكمة إلى قواعد المهنة.

من جهته، أيد النائب أسامه الشاهين رأي النائبين الدلال وعاشور بشأن تبعية قطاع التأمين، مشيرا الى اننا استغربنا تبعيتها في القانون إلى أسواق المال وهو عبء إداري كبير.

وأضاف: ندعم التأمين التكافلي لتكون الكويت عاصمة للاقتصاد الإسلامي فإن القطاع إما أن تبقى تبعيته للتجارة أو يتبع البنك المركزي أو يصبح هيئة مستقلة لأن هناك حجما هائلا من الأوراق فهناك مليون و800 الف وثيقة تأمين متداولة والهيئات المستقلة إن كان هناك عمل وأداء فلا ضير منها لأن من أوصى بتقليص الهيئات خبير أجنبي.

بدورها قالت النائب صفاء الهاشم: ليس لدينا مشكلة في إعادة النظر في أي قانون ولكن المشكلة «التكاليف» من شركات التأمين وهم أسماك قرش وحيل يخنق أصحاب البوليصات.

وأضافت: أنا رفضت القانون في اللجنة المالية واتفق مع الشاهين بأننا نريد هيئات ولكن لا يوجد تاريخ مشرف مع الحكومة لإنشاء الهيئات، متسائلة: لماذا لا تراقب التجارة شركات التأمين و«اللعب اللي يسوونه».

وتابعت: محافظ البنك المركزي لديه ملاحظات كثيرة والوزير يريد ان تكون هيئة وعندما ضغطنا قلتم لتكن وحدة وعندما رفض البنك المركزي حولتوها الى هيئة الأسواق.

من جهته، أكد النائب عبدالله الرومي أنه ضد هذا القانون بسبب تبعية التأمين لهيئة، مشيرا الى أن إنشاء الهيئات للقطاعات يعد «بدعة جديدة» وكذلك إلحاق القطاعات في هيئات قائمة إذ المفترض ان يظل القطاع في الوزارة ذاتها.

وشدد الرومي الى أن كل الهيئات المستحدثة فاشلة كهيئة الاتصالات والنقل حيث عملت على تفريغ الوزارات من كوادرها، داعيا الى ضرورة أن يلحق قطاع التأمين بوزارة التجارة.

وتابع: مثل هذا القانون يكون بتان والمفترض أن لا يتم التعامل

■ الجلسة جاءت بطلب وزير الخارجية ويجب أن يكون النواب على علم بما يحصل

■ الروضان: قانون التأمين الجديد يسد الفراغ التشريعي ويسن عقوبات رادعة

■ لابد من منح القيادات صلاحيات لمعاقبة الشركات التي تستغل ثغرات القانون

وزير التجارة يشيد بإقرار قانون التأمين

■ الرومي: كأنكم تريدون «كروتة» القوانين.. نريد أن نعرف ما يترتب عليها

■ عاشور: التأمين قانون قديم وهناك الكثير من المتغيرات التي تحتم التعديل عليه

■ خورشيد: أؤكد أن تبعية شركات التأمين لهيئة أسواق المال رأي وهناك رأي آخر

إعلان تذكيري

mada

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة مدى للإتصالات للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31

يتشرف مجلس إدارة شركة مدى للاتصالات ش.م.ك (مقفلة) بدعوة المساهمين الكرام لحضور الجمعية العمومية العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والذي سيعقد بمشيئة الله يوم الخميس الموافق 23 مايو 2019 في تمام الساعة 10:00 صباحاً العنوان، حولي - برج السفاة - مقابل مركز سلطان - الدور 17 لمناقشة المواضيع المدرجة على جدول الاعمال على النحو التالي:

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية

أولاً : سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.

ثانياً : سماع تقرير مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.

ثالثاً : مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 واعتمادها.

رابعاً: سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية إن وجدت.

خامساً: سماع تقرير التعاملات التي تمت او ستتم مع أطراف ذات الصلة.

سادساً: مناقشة عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

سابعاً: مناقشة اخلاء أطراف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

ثامناً: تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للشركة للسنة المالية 2019 وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية خلال ساعات الدوام الرسمي وذلك لاستلام بطاقات وتوكيلات الحضور، حسب العنوان التالي:-

شرق- شارع مبارك الكبير - بناية زيد الكاظمي - الدور الخامس

هاتف رقم: 22250600

حديث بين العفاسي والشعلة والفاضل

مداخلة الرومي